منظمة التعاون الإسلامي

الأصل: عربي

OIC/CLE-1/2022/MIN/REP

# تقرير

## الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

## لاعتماد اتفاقية مكة المكرمة

**جدة ـ المملكة العربية السعودية**

**26-27 جمادى الأولى – 1444هـ**

**(الموافق 20-21 ديسمبر 2022)**

**تقرير**

**الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لاعتماد اتفاقية مكة المكرمة**

**جدة ـ المملكة العربية السعودية**

**26-27 جمادى الأولى – 1444هـ**

**(الموافق 20-21 ديسمبر 2022)**

**—**

1- انعقدت الدورة الأولى للاجتماع الوزاري لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لإقرار مشروع "اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد"، في جدة بالمملكة العربية السعودية، يومي 26 و27 جمادى الأولى 1444هـ، (الموافق 20 و21 ديسمبر 2022) وقد حضر أعمال الاجتماع 52 دولة عضو ومثلها الوزراء المعنيين بأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. كما شارك في أعمال الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ومؤسسات المنظمة ومنظمات إقليمية ودولية. ويأتي انعقاد الاجتماع في إطار تنفيذ القرار رقم 48/9 (ق.ت) الصادر عن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في دورته الثامنة والأربعين (إسلام أباد، 22-23 مارس 2022)، والذي طالب الاجتماع بدراسة واعتماد مشروع الاتفاقية قبل تقديمها إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لاعتمادها. وأخذ الاجتماع في الحسبان التقرير ومشروع الاتفاقية على النحو المتفق عليه في اجتماع كبار الموظفين الذي انعقد في الأمانة العامة يومي 5 و6 ديسمبر 2022. وقد عُقد الاجتماع تحت مظلة الإطار القانوني لمنظمة التعاون الإسلامي وأتت استضافته برعاية كريمة من ولي العهد ورئيس الوزراء بالمملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

2- استُهل الاجتماع بتلاوة آيات من الذكر الحكيم. ثم ألقى معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية الأستاذ/ مازن بن إبراهيم الكهموس، كلمة أوضح فيها أهمية التعاون الدولي لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود، ولا سيما فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورحّب بالمشاركين في الاجتماع، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يشكل خطوة رئيسية نحو تأطير آليات مكافحة الفساد لمنظمة التعاون الإسلامي ويضع الإطار القانوني للتعاون في هذا المجال. بما يسهم في تعزيز تنمية الدول الأعضاء.

3- تم الإعلان عن تشكيل هيئة المكتب، وذلك على النحو المعلن عنه في المجلس الوزاري، وبإضافة المملكة العربية السعودية البلد المضيف وذلك على النحو الآتي:

| | |
|---|---|
| المملكة العربية السعودية | رئيساً |
| الجمهورية اليمنية | نواباً للرئيس |
| جمهورية الكاميرون | |
| دولة فلسطين | |
| جمهورية النيجر | مقرراً |

4- ألقى معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بهذه المناسبة كلمة ألقى فيها الضوء على أهمية هذا الاجتماع الوزاري ومشروع الاتفاقية، في ضوء الفقرة 18 من المادة الأولى من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والتي تطالب بوضوح الدول الأعضاء بالتعاون في مجال القضاء على الفساد، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة. ورحب بالدور الفاعل للمملكة العربية السعودية، البلد المضيف رئيس الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، مثمناً دورها الرائد في عقد واستضافة هذا الاجتماع. وأشار إلى أنه من دون الحكم الرشيد والشفافية ومكافحة الفساد، فإن التنمية في الدول الأعضاء ستظل بعيدة المنال. وحث الدول الأعضاء على اعتماد الاتفاقية والتصديق عليها بما يتوافق مع هياكلها وأنظمتها القانونية الخاصة بها حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

5- وألقت السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة بهذه المناسبة أكدت فيها للمشاركين أن المكتب على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم الفني والأدوات والتواصل الشبكي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ الاتفاقية. كما سلطت الضوء على الإنجازات الرئيسية للمكتب بوصفه الوصي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

6- كما تحدث في الاجتماع السيد يورجن ستوك، الأمين العام للإنتربول، وأشار إلى أن الإنتربول يعمل مع 195 دولة، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، والتي اضطلعت بدور فاعل أثناء رئاستها لمجموعة العشرين. ورحب بالتقدم الذي أحرزته منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والتي تُعتبَر شريكاً أساسياً للإنتربول في القبض على المشتبه بهم في الفساد المالي. وأكد للمشاركين أن موارد الإنتربول وقدراته وشبكته، وتحديداً شبكة جهات

الاتِّصال العالمية **(GFPN)**، متاحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمساعدة في تنفيذ اتفاقية مكة المكرمة.

7- أكدت السيدة زوليسيل كانييل، رئيسة مجموعة إيجمونت، في كلمتها أمام الاجتماع، على تزويد وحدات الاستخبارات المالية بالأدوات الرقمية والمهارات والبيانات لإجراء تحقيقات فعالة. وذكرت أن عدد الدول الأعضاء فيها يبلغ حالياً 166 دولة وحثت بقية الدول على الانضمام لها، من أجل مكافحة الجرائم المالية.

8- كما أكد معالي الدكتور عبد المجيد بن عبد الله البنيان، رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في كلمة ألقاها على الحاجة إلى تعزيز الجهود المشتركة والتعاون من جانب الممارسين والأكاديميين. وأكد على أن هؤلاء بوصفهم أطرافاً رئيسيين معنيين، يمكن لعملهم المشترك تعزيز التآزر المطلوب للقضاء على الفساد.

9- بعد اعتماد برنامج العمل وجدول الأعمال، اعتمد الاجتماع تقرير اجتماع كبار الموظفين الذي عُقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يومي 5 و6 ديسمبر 2022.

10- لاحقاً، دعا رئيس الاجتماع رؤساء وفود الدول الأعضاء لإلقاء كلماتهم، والتي أشادوا فيها بالإنجاز المبهر في الانتهاء من وضع نص الاتفاقية في صيغتها النهائية. وأشادوا بالمملكة العربية السعودية لقيادتها هذه المبادرة ولأخذها زمام الأمور، والتي ستؤدي إلى زيادة التعاون في مكافحة الفساد فيما بين الدول الأعضاء. وقد وصفوا ذلك بالعمل المذهل الذي أحيا من جديد الإيمان بالعمل الإسلامي المشترك والتضامن الإسلامي، وبخاصة في مجال مكافحة الفساد.

11- أشارت الدول الأعضاء إلى أن وجود مثل هذا الإطار القانوني داخل منظمة التعاون الإسلامي أمر بالغ الأهمية، حيث ستتمكن الدول الأعضاء من خلاله من تبادل المعلومات والتحريات والمساعدة الفنية لبناء القدرات والتعاون في القبض على الجناة. ويتماشى نص الاتفاقية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما سيعزز الاتفاقيات والترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التعاون بين أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء. وتعهدت الدول الأعضاء بالالتزام بإطلاق عملية التوقيع والمصادقة على الاتفاقية ضمن أطرها القانونية الوطنية الخاصة بها من أجل التعجيل بدخولها حيز النفاذ. وعبرت الدول الأعضاء عن التزامها بالتقيد بأحكام الاتفاقية وتنفيذها بعد دخولها حيز النفاذ.

12- أقر الاجتماع بالإجماع، في جلسته الختامية، "مشروع اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد"، على النحو المنجز في اجتماع كبار الموظفين المنعقد في مقر الأمانة العامة للمنظمة يومي 5 و6 ديسمبر 2022، وأقر تقديمها إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لاعتمادها، تماشياً مع قرار رقم 48/9 (ق.ت) الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية (إسلام أباد، 22-23 مارس 2022)؛

13- طلب الاجتماع من الأمين العام إجراء المشاورات اللازمة لعقد الاجتماع الثاني لأجهزة انفاذ قوانين مكافحة الفساد في دول منظمة التعاون الإسلامي في 2024؛

14- رحب الاجتماع بعقد جلستي النقاش حول التجارب الدولية والوطنية واتفاقية مكة المكرمة لأجهزة انفاذ قوانين مكافحة الفساد في دول منظمة التعاون الإسلامي وما تصدره من توصيات؛

15- وفي الختام، أعرب الاجتماع عن امتنانه لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، ولسمو الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية، على رعاية واستضافة الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قانون مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى استمرار الدعم والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية. كما أعرب عن تقديره للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والأمانة العامة. وأشاد الاجتماع بما اتُخذ من ترتيبات لوجستية ممتازة والإشراف القدير للاجتماع من قبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، مما مكن الدول الأعضاء من تحقيق هذا الإنجاز.

####

**التوصيات الصادرة عن الحلقتين النقاشيتين اللتين عُقدتا بمناسبة الاجتماع الوزاري الأول لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمصادقة على اتفاقية مكة المكرمة**

بمناسبة تنظيم الاجتماع الوزاري الأول لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمصادقة على اتفاقية مكة المكرمة، عُقدت حلقتان نقاشيتان. وقد ركزت حلقة النقاش الأولى على تقييم الجهود وأوجه القصور وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة والتحديات والتوصيات المتعلقة بالتعاون بين سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد. وأعقبت المناقشة جلسة أسئلةٍ وأجوبةٍ من قبل الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين. وكان من بين المتحدثين في هذه الحقة النقاشية:

1. سعادة السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
2. سعادة السيد يورجن ستوك، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)
3. سعادة السيدة زوليسيلي خانيلي، رئيسة مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية
4. معالي اللواء عمرو عادل، رئيس هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية
5. معالي السيد أنيس الحق، وزير القانون والعدل والشؤون البرلمانية بجمهورية بنغلادش الشعبية

وهدفت حلقة النقاش الثانية إلى استجلاء أهداف ونطاق اتفاقية مكة المكرمة والتحديات المتوقعة والحلول المقترحة من أجل إمكانية التنفيذ المتميز للاتفاقية. وكانت هذه الحلقة النقاشية عبارة عن جلسة تشاركية طرحت خلالها العديد من الدول الأعضاء أسئلة حول المسائل التي جرت مناقشتها. وكان من بين المتحدثين في هذه الحلقة النقاشية:

1. سعادة السفير حسن علي حسن، مدير إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
2. سعادة السيد محمدو ديان، نائب الرئيس لشؤون النزاهة في البنك الدولي
3. السيد جيروم بومونت، السكرتير التنفيذي لمجموعة الإيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية
4. سعادة السيد ميرزا محمد عرفان بيك، مدير عام ديوان المحاسبة الوطني بجمهورية باكستان الإسلامية
5. سعادة السيد محمد أوكور، نائب رئيس وحدة الاستخبارات المالية، الجمهورية التركية
6. سعادة الأستاذة رشا عمارنه، مستشارة رئيس هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين

7. السيد محمد شربال، مختص مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
8. السيد خوان سيبايوس، باحث الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

**وقد خلُصت الحلقتان النقاشيتان إلى وضع الصيغة النهائية للتوصيات التالية:**

**أولاً،** تشكل اتفاقية مكة المكرمة فرصة واعدة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لذلك، ينبغي للأمانة العامة للمنظمة اتخاذ جميع التدابير لتعزيز هذه الاتفاقية، والحث على توقيعها والتصديق عليها، وتنفيذها من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة. إضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة بناء مؤسسات قوية لضمان المساءلة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وتحسين الأطر ذات الصلة من أجل مكافحة الفساد.

**ثانيًا،** ينبغي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التركيز على بناء القدرات بين سلطات إنفاذ القانون التي تعمل على مكافحة الفساد، وينبغي للمنظمة استجلاء أفضل السبل الكفيلة بتعزيز قدرات سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد. وهناك العديد من الإمكانيات لتحقيق هذا الهدف ـ وعلى سبيل المثال، تسهيل خطط التوجيه بحيث تدعم الدول الأكثر تقدمًا البلدان الأقل نموًا، من خلال بناء القدرات التي توفرها المنظمات الدولية ذات الصلة، أو من خلال إنشاء أكاديمية لمكافحة الفساد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

**ثالثًا،** هناك العديد من الشبكات العالمية التي تسهل التعاون بين سلطات إنفاذ القانون، ومن المهم تعزيز أوجه التعاضد وتلافي الازدواجية. ومع الأخذ في الحسبان أن جميع أدوات التعاون ينبغي أن يكون الوصول إليها سهلاً ومتاحاً وتسمح للمستخدمين بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب، فإنه ينبغي لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول، والبنك الدولي، ومجموعة إيغمونت وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة إجراء عملية مسح بهدف تحديد الكيفية التي يمكن أن تسهم بها كل شبكة على أفضل وجه في المكافحة العالمية للفساد، وتوضيح القدرات المحددة لكل شبكة لدعم سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد وزيادة الوعي بشأن الخدمات التي تقدمها إلى سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد، فضلاً عن تحديد الثغرات التي يستلزم

سدّها تخصيص مزيد من الاستثمار. وينبغي نشر ذلك في دليل يقدم المشورة حول كيفية تعزيز أوجه التعاضد وكيف يمكن للشبكات، وعلى أفضل وجه، أن يكمل عمل بعضها بعضاً، وهو الأمر الذي ينبغي أن تعمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيزه.

**رابعًا،** حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاستخدام الأمثل للشبكات الموجودة حالياً، كما هو الشأن بالنسبة للإنتربول ومجموعة إيغمونت وشبكة غلوب، وذلك لتعزيز أنشطتها في مجال مكافحة الفساد.

*****